



نتائج مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر

الربع الثالث 2025



نفذ المجلس الوطني للتخطيط، بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، مسح الاستثمار الأجنبي للربع الثالث من عام 2025. ويستعرض هذا التقرير التقديرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر المستخلص من نتائج المسح¹.

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر القيمة الإجمالية المتراكمة لأصول وخصوم الاستثمار الأجنبي المباشر في لحظة زمنية محددة. ولا تتحدد أرصدة الاستثمار بناء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقط، بل تتأثر أيضاً استجابة لتحركات أسعار الصرف، ولا سيما في حالة الاستثمارات المقومة بالعملات الأجنبية.

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل (الخصوم لغير المقيمين)

- بنهاية الربع الثالث من عام 2025، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل (رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر التي تسيطر عليها شركات أجنبية) بنسبة 7% مقارنة بالربع الثاني، لتصل إلى 157 مليار ريال قطري (جدول رقم 1).
- يتركز أكثر من 95% من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في خمسة أنشطة اقتصادية رئيسية، وهي: التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 44%، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة 32%، والصناعة التحويلية بنسبة 15%، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بنسبة 5%، والإدارة العامة بنسبة 2% (جدول رقم 2).

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج (الأصول مع غير المقيمين)

- بنهاية الربع الثالث من عام 2025، ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج (رصيد الاستثمارات التي تسيطر عليها الشركات المقيمة في دولة قطر في الخارج) بنسبة 3% مقارنة بالربع الثاني، ليصل إلى 203 مليار ريال قطري (جدول رقم 1).
- يتركز أكثر من 90% من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج في خمسة أنشطة اقتصادية رئيسية، وهي: الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة 33%، والتعدين واستغلال المحاجر بنسبة 27%، والمعلومات والاتصالات بنسبة 12%، والنقل والتخزين بنسبة 11%، والفنون والترفيه والترويج بنسبة 7% (جدول رقم 3).

مصادر البيانات

تتمثل المصادر الرئيسية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في مسح الاستثمار الأجنبي الربع السنوي والسنوي، التي تجمع من خلالها بيانات مالية عن الأصول والخصوم، مما يوفر معلومات دقيقة عن الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الدولة والخارج منها.

ويطلق المسح الربع سنوي عقب انتهاء الربع المرجعي. ويغطي هذا التقرير بيانات تخص الشركات المملوكة للقطاع الخاص وبعض الشركات المملوكة للحكومة، في حين أن المعاملات المالية الدولية التي يجريها الأفراد لا تدخل ضمن نطاق تغطية المسح. وتدمج هذه البيانات مع بيانات مصرف قطر المركزي المتعلقة بجميع المؤسسات المالية النقدية، مثل البنوك وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية.

وبناء على ذلك، نوجه عناية المستخدمين بأن نتائج هذا المسح لا تتطابق مع إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، نظراً لتركيز ميزان المدفوعات على رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل والخارج. هذا ويجري تجميع استجابات المؤسسات المشاركة في المسح لتقدير إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بنوعيه. وفي حال عدم استجابة بعض المؤسسات، يتم استقراء القيم وتقديرها استناداً إلى سجلات الاستجابات التاريخية دون تطبيق أي "معامل تضخيم" للبيانات. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات الربع الثالث من عام 2025 قد استندت إلى عينة قوامها نحو 200 منشأة عاملة في دولة قطر.

1. استناداً إلى اختصاصات المجلس الوطني للتخطيط المتمثلة في إجراء وتنظيم والإشراف على العمليات الإحصائية الرسمية، وتنفيذ مختلف التعدادات والمسوح الإحصائية، ونشر البيانات والمنتجات الإحصائية
2. تشير الإدارة العامة إلى القطاع (سين) وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC): الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي

نبذة عن هذه الإحصاءات

تغطي تقديرات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في هذا التقرير الفترة الممتدة من يوليو إلى سبتمبر من عام 2025. وتأتي هذه الخطوة بعد توقف المجلس الوطني للتخطيط عن نشر إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2019؛ حيث أتاحت مرحلة التحول التي يشهدها المجلس فرصة لإجراء مراجعة شاملة ودقيقة للأحصاءات الربعية والسنوية، وتوحيد منهجية تقدير الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر بما يتماشى مع أفضل الممارسات الإحصائية الدولية. ويجب التعامل مع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر، لما قد تعكسه من تغيرات في القيم المستخلصة من المسوح، أو لاحتلال تأثيرها بالتعديلات التي تطرأ على عينة وشريحة المسح. وتعد البيانات الواردة في هذا التقرير هي الأنسب لتقديم رؤية وصفية ومحددة زمنياً، بدلاً من استخدامها في التحليل طويل المدى. ولا ينصح باستخدام النتائج لتحليل الاتجاهات أو حساب معدلات النمو، نظراً لحساسية البيانات تجاه التغيرات في نطاق تغطية المسح.

المراجعات

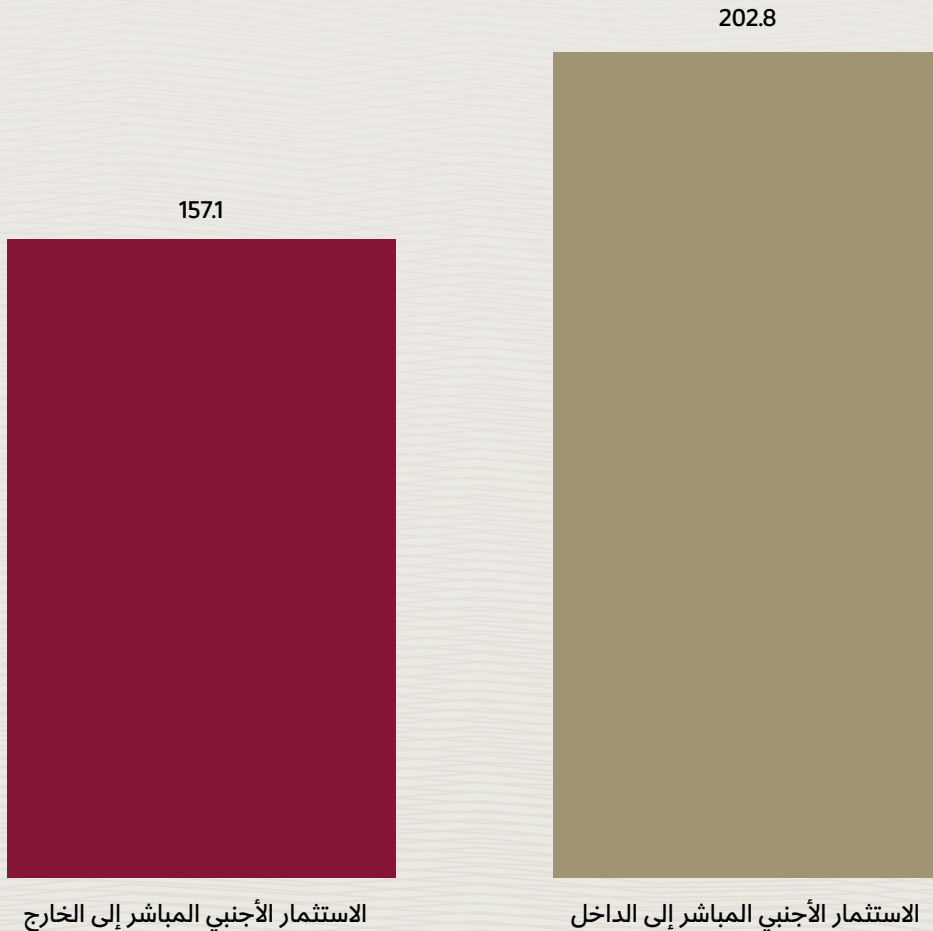
تستند التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى مسح الاستثمار الأجنبي المباشر للربع الثالث من عام 2025، وهي تقديرات أولية خاضعة للمراجعة والتعديل، إذ قد تخضع لعمليات تنقيح لاحق بهدف رفع جودة ودقة البيانات.

الجدول والرسوم البيانية

جدول رقم (1)

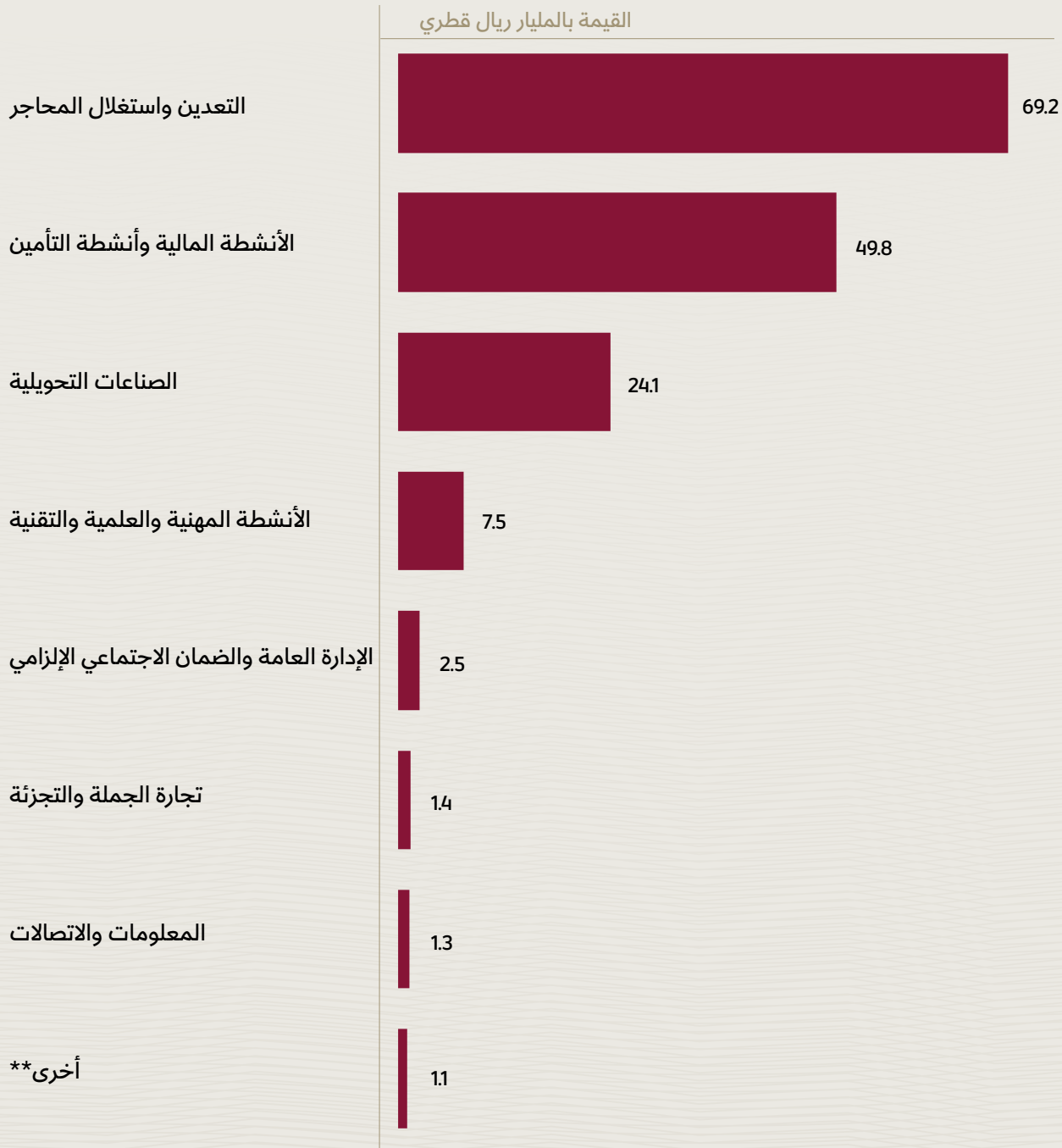
الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل والخارج كما في الربع الثالث من عام 2025*

القيمة بالمليار ريال قطري



* قد لا تتساوى الأرقام مع المجاميع بسبب تدوير الأرقام

جدول رقم (2) الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل حسب الأنشطة الاقتصادية*



* قد لا تتساوى الأرقام مع المجاميع بسبب تدوير الأرقام.
** الاستثمارات الأخرى: تشمل أنشطة التشييد والفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى والنقل والتخزين وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم والزراعة والحراجة وصيد الأسماك والأنشطة العقارية وإمدادات الكهرباء والغاز.

جدول رقم (3) الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج حسب الأنشطة الاقتصادية*



* قد لا تتساوى الأرقام مع المجاميع بسبب تدوير الأرقام.
** الاستثمارات الأخرى: تشمل أنشطة الصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية والتشييد وأنشطة الخدمات الأخرى والأنشطة العقارية.

تعريف المصطلحات:

- **الأصول (الاستثمار المباشر):** هي مطالبات يمتلكها كيان مقيم على كيان غير مقيم، متى ما قامت بينهما علاقة استثمار مباشر. وتتألف أصول الاستثمار المباشر من حقوق الملكية والديون، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مكونات رئيسية: استثمارات المستثمرين المباشرين المقيمين في مؤسسات الاستثمار المباشر غير المقيمة، الاستثمارات العكسية لمؤسسات الاستثمار المباشر المقيمة في المستثمرين المباشرين غير المقيمين و استثمارات المؤسسات الزميلة المقيمة في المؤسسات الزميلة غير المقيمة.
- **مبدأ الاتجاه:** منهج يعرض إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على اتجاه تأثير المستثمر المباشر (الشركة الأم). وتكون هذه الإحصاءات أكثر فائدة عند دراسة اتجاه التأثير للشركات التي تتخذ من دولة قطر مقراً لها، وبالتالي، عند ربط بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر بمصادر المعلومات الأخرى.
- **تغيرات أسعار الصرف:** هي جميع التغيرات في القيمة الناتجة عن التعرض لتأثير تقلبات أسعار الصرف، وتشكل جزءاً من إعادة التقييم إلى جانب التغيرات الأخرى في الأسعار. وقد تشير المؤسسات إلى تغيرات أسعار الصرف على أنها مكاسب أو خسائر محققة أو غير محققة ناتجة عن فروق العملة أو الصرف الأجنبي. ولا يجوز إدراج هذه التغيرات ضمن أرباح المؤسسة عند احتساب معاملات الدخل.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو استثمار عابر للحدود يتم بهدف إقامة نشاط مالي دائم في اقتصاد الدولة المضيفة. كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً عبر علاقات السيطرة، والتي يستحوذ فيها المستثمر المباشر (الشركة الأم) على حصة لا تقل عن 10% من القوة التصويتية (الأسهم العادية) في مؤسسة الاستثمار المباشر.
- **التدفقات:** هو استثمار عابر للحدود يتم بهدف إقامة نشاط مالي دائم في اقتصاد الدولة المضيفة كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتضمن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التغيرات في حصص المساهمة (حقوق الملكية)، والديون، والأرباح المعاد استثمارها المرتبطة برصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهذه القيم هي قيم صافية تعرض إجمالي الاستثمارات مطروحاً منها الاستثمارات التي جرى التخلص منها.
- **الخصوم (الاستثمار المباشر):** هي التزامات على كيان مقيم تجاه كيان غير مقيم، متى ما قامت بينهما علاقة استثمار مباشر. وتتألف خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر من حقوق الملكية والديون، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مكونات رئيسية: استثمارات المستثمرين المباشرين غير المقيمين في المؤسسات المقيمة، الاستثمارات العكسية للمؤسسات غير المقيمة في المستثمرين المقيمين و استثمارات المؤسسات الزميلة غير المقيمة في المؤسسات الزميلة المقيمة.
- **الرصيد:** قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر القائم في لحظة زمنية معينة. تعرض هذه الإحصاءات في شكل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تسيطر عليه الشركات المقيمة في قطر خارج البلاد (الاستثمارات إلى الخارج)، أو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر الذي تسيطر عليه شركات أجنبية (الاستثمارات إلى الداخل). وتمثل أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر قيماً صافية للاستثمارات التي يحوزها المستثمر المباشر (الشركة الأم) مطروحاً منها الاستثمارات العكسية من قبل مؤسسات الاستثمار المباشر.



المجلس الوطني للتخطيط
National Planning Council
دولة قطر • State of Qatar